الموت يحصد النساء الحوامل

7 حالات وفاة يومياً بسبب مضاعفات الحمل والولادة

مطالب لتبني مشروع قانون الأمومة المأمونة وإصداره

استطلاع/ أمل عبده الجندي

٧ أمهات في اليمن يمتن يومياً بسبب مضاعفات الحمل والولادة وهذا المؤشر يدعو للقلق تجاه وضع المرأة اليمنية بل ويستدعي المعالجة السريعة لخفض حالات وفياتهن من خلال الوقاية والتوعية بأسباب المأساة الإجتماعية والإنسانية للحد من حالة الوفاة.

لاشك أن المنظمات الصحية يقع على عاتقها جزء من المسئولية من خلال تبنيها سياسة مجانية الولادة وإيصال تلك الرسالة إلى صناع القرار والمجتمعات المحلية ذلك ما أقدم عليه التحالف الوطني للأمومة المأمونة من خلال دورات كانت النتائج في هذا الاستطلاع..

أوضحت الدكتورة حبيبة غرسان التي كان لها حضور فعال بأهمية هذه الدورة أن الكثير من الأمهات وأرباب أسرهن لا يقدرون على تكاليف الولادة مما يؤدي إلى أن تتم ولادتهن في البيوت على يد قابلة غير مدربة ؟ فيما قد يحدث نزيف بعد الولادة يؤدي بحياة الأم لعدم مقدرة رب الأسرة على إسعافها إلى المستشفى.

وقالت إن أهمية هذا القرار يجعل الأم تستفيد من خدمات المستشفى وبالتالي معرفة وجود وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها فيعود ذلك بالفائدة على الأم وطفلها والمجتمع ككل من حيث الاهتمام بصحة الأم من خلال المباعدة بين الولادات بصحة الطفل وكذا التقليل من الكثافة السكانية.

(عدالة ضرورية)

مع احتكاكي المباشر مع كل ماتعانيه الأم من مخاطر ومضاعفات تقول الدكتورة صباح الشيبة أخصائية نساء وولادة في المستشفى الجمهوري لا أعتقد أن مجانية الولادة ضرورة مؤقتة بل لابد من الإيمان الراسخ بعدالة هذه المجانية وخاصة في حال عدم تمكن الأم من اللجوء إلى المرفق الصحي نتيجة ضعف الإمكانات المادية ما يهدد ذلك صحتها وصحة مولودها.

وأضافت: قبل دخولي هذه الدورة لم أكن قادرة على التواصل مع المريضة ومع الإدارة والعاملين بالمستشفى لإقناعهم ببعض الولادات التي كانت تأتي ولايتم الاهتمام بها لعدم كفاءتها مادياً على دفع التكاليف ولكن التحاقي بعضوية هذا التحالف وبأهمية دوراته لإنقاذ صحة الأم والاهتمام بها سيجعلني قادرة على إتخاذ ولو بعض الخطوات الإيجابية في هذا الصدد.

(أكبر معدل وفيات)

وأشاد الدكتور خلدون قاسم المذحجي مدير مشروع الصحة الإنجابية لجمعية الإصلاح الإجتماعي الخيرية بأهمية مجانية الولادة وتنظيم الأسرة كونها تنبع من تعاظم قضية إرتفاع معدلات وفيات الأمهات والمواليد في اليمن والتي تعد من أكبر المعدلات على مستوى العالم وما يترتب عليها من آثار صحية وإجتماعية على الأفراد والأسرة والمجتمع، حيث تمثل مجانية الولادة وبرامج تنظيم الأسرة من أهم المعالجات التي تساهم في خفض معدلات وفيات الأمهات والمواليد بشكل مباشر وغير مباشر.

(مدى تطبيق القرار)

وأوضح الدكتور رامي طه المقطري ضابط مشروع التحالف الوطني للأمومة المأمونة أن هذه الدورات التي تمت بترشيح عدد من الجهات المعنية من مؤسسات وأفراد تهدف إلى تشكيل فريق من المناصرين لقضية أساسية وهي وفيات الأمهات (قضية الأمومة المأمونة) وكأحد جوانب هذه القضية هي مناصرة قرار مجانية الولادة وتنظيم الأسرة وإدراجها ضمن قوانين الدولة بحيث تصبح جزءاً من القوانين الهامة والفاعلة في البلد؟ كون هذا المشروع صدر فيه قرار من وزير الصحة سنة ١٩٨٨م، وتمت إعادته عام ٢٠٠٦،٢٠٠٤ وكذلك قرار مجانية خدمات تنظيم الأسرة ولكن تم التفاوض في الاستجابة لتطبيق هذا القرار في المرافق الحكومية؟ وذلك بناء على الدراسة التي تمت من قبل اللجنة الوطنية للمرأة عام٢٠٠٧م حول مدى تطبيق هذا القرار.

وبينت الدراسة أن هناك اختلافاً كبيراً في مدى تطبيق هذا القرار من تطبيق كامل إلى تطبيق جزئي إلى عدم معرفة بهذا القرار أصلاً، فتبنى التحالف مشروع مناصرة مجانية الولادة وكذلك تم الحصول على منحة من مشروع استجابة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية.

(سبع وفيات في اليوم)

فيما أشار المقطري إلى أهمية مجانية الولادة كون معدل وفيات الأمهات في اليمن) ٣٦٥ (حالة وفاة لكل١٠٠ألف ولادة حية وهذا يعني أن (٧) وفيات في اليوم الواحد، وذلك حسب مسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠٣م، إلا أن هناك إسقاطات تمت من جهات ومنظمات دولية، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية بينت أن هناك تحسناً لهذا المؤشر إلى٢١٠ حالات وفاة ولكن مازال هذا الرقم معدله مرتفعاً جداً إذا ماقورن مع بقية الدول في العالم.

(قوانين حبيسة)

وقال المقطري إن إرتفاع قيمة الولادة يجعل من تردد المرأة لحصولها على الولادة في المرافق الصحية منخفضاً ما يترتب عليه ولادة منزلية فينتج عن ذلك مضاعفات مثل النزيف وتعسر الولادة، إنفجار الرحم؟ الإنتانات وهذه كلها تندرج تحت مضاعفات النزيف؟ إضافة إلى أن مشروع قانون الأمومة المأمونة لمجانية الولادة تم عرضه على مجلس النواب وتمت التعديلات عليه من قبل اللجنة الصحية؟ لكنه مازال في أروقة أدراج المجلس؟ والآن جار تنشيط هذا المشروع كوننا كجزءاً من الفريق المكون من منظمات المجتمع المدني وجمعية رعاية الأسرة اليمنية وعدد كبير من المحليين والدوليين والمختصين بقيادة وزارة الصحة حول إعادة صياغة هذا القانون.

(المرحلة المهمة)

ومن جانبه أشار نشوان السميري المدرب والخبير الإعلامي إلى أهمية دور الإعلام في إنجاح هذه الحملة كونه لاعباً رئيسياً في الحملات ذات القضايا العادلة في المجتمع وخاصة قضية الأمومة المأمونة حيث تنتج عن هذه القضية الكثير من المضاعفات التي تحدث لقلة الخدمات في المستشفيات والمراكز ولعدم المقدرة على تكاليفها بين أوساط الأسر الفقيرة والتي تشير إلى نصف السكان.

وقال السميري إن مثل هذه الحملات تستمد قوتها من الناس الذين يهدفون عبر حملاتهم وأنشطتهم إلى جعل صانع القرار شريكاً في تغيير السياسات أو الخدمات إلى الأفضل، وبالتالي فإن التحالف الوطني للأمومة المأمونة يسعى من خلال هذه الدورات التدريبية إلى تأهيل وإنشاء تحالف أوسع لغرض التفاعل مع القضية، خاصة في هذه المرحلة التي تعاد فيها كتابة الدستور وإعداد القوانين الأساسية وتعديلها وإعادة هيكلة السياسات لإنجاز الأهداف.

ومن هنا دعا السميري كل الزملاء الإعلاميين وكل وسائل الإعلام إلي أن تولي هذه القضية أو مثلها الإهتمام الذي تستحقه كونه قادراً على أن يسلط الأضواء من أجل حل هذه المشكلة وكل المشاكل العالقة في المجتمع

(افتقار للميزانية)

وذكر الدكتور أكرم عبد الكريم الشرجبي المدير التنفيذي للتحالف الوطني للأمومة المأمونة أن التحالف عبارة عن منظمات مجتمع مدني مكون من أكثر من جهة حكومية وغير حكومية كلها تتحد للعمل نحو الأمومة المأمونة وخفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة، وقد تم اختيار أشخاص متميزين من هذه الجهات بناء على ترشيح بعض الجهات واختيار التحالف ونأمل أن تكون الخطوات التالية أكثر تنظيماً وإفادة.

وأضاف الشرجبي: إننا لانهدف من هذا القرار أو الحملة تشكيل عبء إضافي على وزارة الصحة ولكن ما يجب هو جمع الجهود سواء من الوزارات والجهات التي تعنى بالميزانيات أو الجهات التي تعنى بتوظيف القابلات والكادر الصحي في فزارة الإدارة المحلية ووزارة الخدمة المدنية والمالية وعلى رأسها وزارة الصحة وكل المنظمات والجهات المانحة بهدف التمكن من تنفيذ هذا القرار عبر رفع ميزانية وتبني القانون في مجلس النواب بجعل هذا القرار ذا شرعية قوية ودعم كافٍ لتنفيذه.

(قوننة مجانية الولادة)

ونوه الشرجبي إلى أنه قد تم وضع خطة إستراتيجية شاملة لآليات التواصل مع الجهات الحكومية والإعلام والمجتمع المدني ووضع النصوص والبنود التي تسهل تنفيذ هذه الآلية كون هذه القرار تحتاج إلى تكافل الجميع بهدف قوننة مجانية الولادة كنوع من الدمج في قانون الأمومة المأمونة بحيث نضمن حق الأم ككل سواء الرعاية الصحية الكاملة أثناء الحمل والولادة وحتى ما بعد الولادة من التنظيم الأسري وكافة ما يتعلق بها من أمور تفصيلية.

د. رامي المقطري

د. نفيسة الجائفي

المدرب/ نشوان السميري

د. أكرم الشرجبي

د. خلدون المذحجي

واقع مؤلم يمس نصف سكان المجتمع اليمني ومجانية الولادة ستسهم في تقليص المعاناة